البحث العاشـــر

دور الصناعات الصـغيرة
فى
مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى

د٠ منى عيسى العيـــوطى

تواجه الدول النامية بالعديد من المشاكل الاقتصـادية والاجتماعية ، ومن بينها البطالة بأنواعها ، انخفاض مســـتوى الدخـــل ، تدهور ميزان المدفوعات ، وانخفاض معدل الادخار المحلى ٠

وبالرغم من اهتمام الدول النامية بالتنمية الصناعية كأحد السبل الهامة لمواجهة تلك المشاكل ، فانها لا تزال تبحث عن حلول ٠ مما دفع البعض الى الاعتقاد بأن سياسات التصنيع غير قادرة على تقديم الحـــلول الحاسـمة لمشاكل الدول النامية ٠ غير أن هذا الاعتقاد يمكن الرد عليه بأن الدول النامية وهى فى سبيلها الى التصنيع قد نقلت انماطا للتنمية الصـــناعية لا تتفق وامكانياتها ، ومن ثم فان النتائج التى حصلت عليها لم تكن على نفس المستوى المتوقع ، الأمر الذى يدعو الى اعادة النظر فى اختيار نمط التصنيع المناسب فى تلك الدول ٠

وقد ترتب على ذلك تزايد الاهتمام الصناعات الصغيرة كنمط ملائم للتنمية الصناعية فى الدول المتخلفة ٠ كما أصبحت الصناعات الصغيرة خلال السنوات الماضية وسيلة استراتيجية للتنمية الصناعية فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء ٠ حيث وجدت فيها الدول المتقدمة ، خاصة بانتهاء فترة الرواج وبداية الركود الاقتصـــادى فى أوروبا وأمريكا

الشمالية ، وسيلة فعالة لاقامة صناعات مغذية ، وللقضاء على معدلات التضخم المرتفعة ، وتخفيض حدة البطالة ٠

أما بالنسبة للدول المتخلفة فان اعادة توجيه الاهتمام لصالح الصناعات الصغيرة ، هو اعادة النظر فى الفكـــر التنموى ٠ فلم تعد تنميـــة قطاع الصناعة الحديثة على حساب الزراعة هى الاستراتيجية المعتمدة(١) ٠ خاصة كلما أشتدت مشكلة نقص فرص العمل وتفشى البطالة اعتقادا أنها المخرج لتوفير فرص عمل وبصورة مستمرة لأكبر عدد ممكن من المواطنين ٠ اذ تقوم هذه الصناعات على أســـاس تعويض رأس المـــال النادر نسبيا بالقوى البشرية المتوفرة ٠

وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على بعض التساؤلات والخاصة بدور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ، وهى :

١ ـ هل تعتبر الصناعات الصغيرة أحد المخارج لمشكلة البطالة فى مصر ٠

٢ ـ هل تمثل تكلفة فرصة العمل المنخفضة فى هذه الصناعات أساس الدعوة اليها لامتصاص العمالة المتعطلة مع التضـــحية بعامـــل الكفاءة الاقتصادية ٠

٣ هل تتناسب طبيعة الصناعات الصغيرة من حيث انخفاض حجم الاستثمارات المطلوبة مع خريطة توزيع المدخرات فى مصر ٠

٤ ـ الى أى مدى تتوافق الدعوة الى تنمية الصناعات الصغيرة مع مرتكزات وأهداف خطة التنمية فى مصر ٠

اطـــار البحث :

وتحقيقا لهدف الدراسة فان البحث ينقسم الى : ـ

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة ٠
ثانيا : الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ٠
ثالثا : دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل :

١ ـ ملامح وأسباب مشكلة البطالة ٠

٢ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمـــالة بتكلفة منخفضـــة ٠

٣ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠

ونختتم البحث بالخلاصة :

أولا ـ مفهوم الصناعات الصغيرة :

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ٠ ويرجع هذا الجدل الى صعوبة وضع تعريف محـــــدد يميز الصناعات صغيرة الحجم عن الصناعات كبيرة الحجم ، خاصة فى مجال اجراء المقارنات بين الدول ٠ فالمصنع الصغير فى الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون كبيرا فى دولة لا تزال فى المراحل الأولى للتنميـــة ٠ كما لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة فى هذا المجال توحيـــد مفهوم الصـــناعات الصـــغيرة(٢) ٠

ويطلق اصطلاح الصناعات الصغيرة على المنشآت الصناعية الصغيرة٠ وهذا الاصطلاح يعطى انطباعا خاطئا بأن هذه الصناعات تتميز بانخفاض حجم المنشأة ، ولكنه يعنى أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فى هذه الصناعات تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الانتاجية بحيث يمكن اتمام كل منها أو بعضها بشكل منفصل فى منشأة مستقلة ، ذات طاقة انتاجية منخفضـــة نســـبيا(٣) ٠

الا أن هناك مجموعة من الضـــوابط والمعـــايير التى تحكـم مفهوم الصناعات الصغيرة ، ومن أهمها : ـ

(أ) عـــد العاملين ٠

(ب) رأس المـــــال ٠

(جـ) التنظـــــيم ٠

(د) درجة الانتشـــار ٠

وسنتناول المعيارين الأوليين بشيء من التفصيل لارتباطهما مباشرة بهدف البحث ٠

فبالنسبة لعدد العاملين بالمنشأة كمعيار للتفرقة بين الأحجام المختلفة للمنشآت ، يثير هذا المعيار تساؤلا يثير جدلا فى هذا الخصوص ، وهو تحديد الحد الأقصى لعدد العاملين الذى يفصل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ٠

ففى الولايات المتحدة الأمريكية تعرف الصناعات الصغيرة بالمنشآت التى يعمل بها ٢٥٠ مشتغل ٠ وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المنشأة صغيرة الحجم اذا كان عدد العاملين بها أقل من ١٠٠٠ مشتغل(٤) ٠

وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية فقد أصدرت عـــددا من التوصيات بخصوص غالبية الدول الافريقية تحدد الصناعات الصغيرة بتلك المنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغل ٠

كما يعرف البنك الدولى الصناعات الصغيرة ـ أيضا بالمنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغل(٥) ٠

وبالنسبة لعنصر رأس المال ، يرى البعض أن استخدام معيار عـــدد العاملين بالمنشأة لا يعد معيارا كافيا للتفرقة بين الصناعات الصـــغيرة والكبيرة ٠ ويرجع هذا الى وجود بعض الصناعات التى تعتمد على التكثيف العمالى بمعنى أن رأس المال المستثمر للعامل يكون منخفضا ٠ ومن ثم فان استبعاد هذه الصناعات من دائرة الصناعات الصغيرة يعتبر قرارا غير سليم ٠ ومثل هذا القرار ينطبق على بعض الصناعات التى يرتفع فيها رأس المال المستثمر للعامل ، وبالتالى يكون عدد العاملين فيها منخفضا ، وادراجها فى نطاق الصناعات الصغيرة يكون أمرا خاطئا ٠ وعلى ضوء هذه الاعتبارات يرى أصحاب هذا الرأى أن رأس المال المستخدم بالمنشآة قد يكون العامل الأكثر فاعلية والمعيار السليم للتفرقة والتمييز بين الاحجام المختلفة للمنشآت٠ وفى هذا الشأن لابد من التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل ٠ وتكون المنشأة صغيرة الحجم اذا انخفض حجم رأس المال الثابت ٠

ويختلف حجم رأس المال الثابت من دولة لأخرى لتحديد حجم المنشأة ٠

ففى الهند مثلا تعتبر المنشأة صغيرة الحجم اذا لم يتجاوز رأسمالها الثابت ٢٠٠ ألف دولار · وفى اليابان يحدد رأس مال المنشآة الصغيرة بـ ٢٨٥ ألف دولار(٦) · وتوصى منظمة العمل الدولية بألا يتجاوز الاستثمار فى الصناعات الصغيرة عن ألف دولار لكل عامل على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن ١٠٠ ألف دولار ·

وبالنسبة لمصر ، فانه لا يوجد تعريف رسمى معتمد للمنشآة الصناعية الصغيرة ، ولكن يتم للاغراض الاحصائية والادارية اعتبار المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل منشآت صغيرة · فتعرف وزارة التخطيط الصناعات الصغيرة بالمنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل على أن يؤخذ فى الاعتبار أسلوب الانتاج المستخدم(٧) ·

كما لا يوجد تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم رأس المال الثابت · ولكن هناك بعض المؤشرات غير الواضحة للحد الأعلى لحجم رأس المال الثابت فى المنشآت الصغيرة ، وهى مؤشرات مستمدة من اتجاهات سياسات التمويل والاقراض · فمثلا يحدد بنك التنمية الصناعية المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التى تملك أصولا ثابتة باستثناء الأراضى والمبانى بما لا يتجوز ١٠٠ ألف جنيه(٨) ·

بذلك نحدد بداءة حدود دراستنا · اذ نعنى بالصناعات الصغيرة المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل ، ولا يزيد رأسمالها عن ١٠٠ ألف جنيه ·

ويتفق هذا التعريف مع الاحصاءات الصناعية التى يقدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء · كما أنه يتقارب مع التعريف الذى تأخذ به الهيئات التمويلية فى مصر ، وخاصة بنك التنمية الصناعية بالاتفاق مع الهيئات المانحة للقروض والمعونات الموجهة لهذا القطاع(٩) ·

وبذلك تخرج من دائرة بحثنا المنشآت التقليدية الحرفية التى تعتمد على العمل اليدوى ويعمل بها من ١ ـ ٩ مشتغل الأمر الذى سوف يؤدى بالضرورة الى الحد من الدور الاجمالى والذى يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة فى حل بعض مشاكل الاقتصاد المصرى وخاصة مشكلة البطالة ·

اذ يترتب على عدم التضمين هذا اهمال جزء من فرص العمالة التى يمكن أن توفرها اقامة وانشاء الورش الصغيرة والصناعات الحرفية ٠

ثانيا ـ الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى :

لعبت الصناعات الصغيرة دورا هاما فى الحياة الاقتصادية المصرية منذ نهضتها فى عصر محمد على ٠ كما أنها مازالت تؤدى دورا فى الحياة الاقتصادية المصرية رغم كل ما أصابها من جراء اتجاه الدولة الى الصناعات المتوسطة والكبيرة ٠ فبالنسبة **للعمالة وتوفير فرص العمل** ، بلغت نسبة العاملين فى المنشآت الصغيرة ١١٪ فى المتوسط من اجمالى العاملين فى القطاع الصناعى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ٠ انظر الجدول رقم (١) ٠

بينما بلغت نسبة المشتغلين فى الصناعات الصغيرة ٣٣٪ من اجمالى العمالة فى القطاع الصناعى التحويلى خلال السنوات ٦٣/١٩٦٦ (١٠) ٠ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٤٥٪ عام ١٩٦٧ ثم الى ٥١ر٨٪ عام ٨٠/١٩٨١(١١) ٠ ويلاحظ انخفاض متوسط أجر العامل فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بمثيله فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة حيث بلغ متوسط أجر العامل فى المنشآت من ٢٥ ـ ٥٠ مشتغل ٧٢٦ جنيه مصرى عام ٨٠/١٩٨١ ، بينما بلغ فى المنشآت ٥٠ ـ ١٠٠ مشتغل ١٠١١ جنيه ، والمنشآت من ١٠٠ ـ ٥٠٠ بلغ متوسط الأجر ٩٩٧ جنيه فى نفس العام(١٢) ٠

وبالنسبة **لانتاج المنشآت الصغيرة** فقد بلغ ٥ر٨٪ فى المتوسط من جملة الانتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ انظر الجدول رقم (١) ٠

وقد يستنتج من مقارنة نسب الانتاج والعمالة فى الصناعات الصغيرة انخفاض مستوى انتاجية العمل بهذه الصناعات بالمقارنة بالصناعات المتوسطة والكبيرة ٠ الا اننا لنصل الى نتائج سليمة لابد أن نأخذ فى الاعتبار تحليل التكاليف والعائد ، وكفاءة العوامل الأخرى ٠ فالصناعات الصغيرة كثيفة العمل الرخيص نسبيا أقدر على تعظيم الفائض الاقتصادى للعامل (انتاجية العامل ـ أجر العامل) بالمقارنة بالصناعات الكبيرة التى تتميز بارتفاع انتاجية العامل ٠ ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة كل من الأجور ، وحجم رأس المال المستثمر للعامل بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل٠

ويوضح الجدول رقم (٢) رأس المال المستثمر (الأصول الثابتة + المخزون) للصناعات الصغيرة ٠ ويقدر رأس المال المستثمر فى الصناعات الصغيرة بحوالى ٢ر٣٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨١ ٠

وقد انعكس ذلك فى انخفاض نصيب العامل من الاستثمارات فى المنشآت الصغيرة بالمقارنة بمثيلتها فى المنشآت المتوسطة والكبيرة ٠ حيث بلغت تكلفة العامل من رأس المال المستثمر فى ١٩٨١/٨٠ كالآتى(١٣) :

فئات المشتغلين	تكلفة العامل من رأس المال المستثمر (بالجنيه)
١٠ ـ ٢٥	١٩٩٨
٢٥ ـ ٥٠	٣١٠٧
٥٠ ـ ١٠٠	٥٩٤٨
١٠٠ ـ ٥٠٠	٧٤٤١
٥٠٠ فأكثر	٧٨٠٩

وبالنسبة لنمط الملكية فى قطاع الصناعات الصغيرة ، فان القطاع الخاص هو النمط السائد للملكية فى المنشآت التى يعمل بها من ١٠ ـ ٥٠ مشتغل ٠ اذ تشير بيانات ١٩٦٧/٦٦ الى أن حوالى ٩٣٪ من المنشآت الصغيرة تنتمى للقطاع الخاص ، ساهمت بـ ٨٦٪ من القيمة المضافة لقطاع الصناعات الصغيرة ٠ وفى ١٩٧٥ بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص ٩٥٪ من عدد منشآت القطاع الصناعى الصغير ولدت ٦٥٪ من القيمة المضافة ٠ وفى ١٩٨١/٨٠ بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص ٩٦٪ من اجمالى منشآت الصناعات الصغيرة ، ساهمت بحوالى ٧٤٪ من القيمة المضافة للقطاع(١٤)٠

تأسيسا على ماسبق فاننا عندما نشير الى الصناعات الصغيرة يكون من المفترض أننا نشير الى القطاع الخاص ، كما أن العكس صحيح ، اذ أن أكثر من ٩٠٪ من جملة المنشآت الصناعية الخاصة تعد صناعات صغيرة ٠

وبناء على ما تقدم ، فانه رغم عدم توافر البيانات عن **صادرات الصناعات الصغيرة** ، الا انه من الممكن تقديرها من تطور صادرات القطاع

الخاص الصناعى من ٣ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أو ٤ر٢٤٪ من اجمالى الصادرات الصناعية الى ٣ر٦٩ مليون جنيه أو ٧ر١٠٪ فقط من اجمالى الصادرات الصناعية عام ٨٣/١٩٨٤(١٥) ٠

وبالنسبة **لهيكل التوزيع الجغرافى** للمنشـــآت الصـغيرة ، فان من خصائصها المميزة هو قدرتها على الانتشار بين اقاليم المجتمع ، ومن ثم تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليمية ٠ ويوضح الجدول رقم (٣) التوزيع الجغرافى للانتاج والعمالة فى المنشآت الصناعية الصغيرة ٠ ويتضح منه أنها تتركز بوجه خاص فى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية، وذلك لقربها من منافذ الأسواق وتوافر عناصر البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ٠

ثالثا ـ دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل :

أوضحنا فى الجزء السابق الدور الذى تمثله الصناعات الصغيرة فى القطاع الصناعى ٠ فهى تشكل طاقة انتاجية لا يستهان بها فى توليد الانتاج، وفرص العمل ٠ رغم اتجاه السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يخص الأسس التى حكمت سياسة التصنيع فى مصر والتى انحازت نحو الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال ٠ الا أن واقع الاقتصاد المصرى ، وهو يواجه أزمة توظيف حقيقية على نحو ما أسفرت عنه نتائج التعـــداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ حيث بلغ حجم اجمالى المتعطلين من قوة العمل أكثر من ٢ مليون فرد من مجمل قوة العمل التى تبلغ ٧ر١٣ مليون فرد ، وبنسبة تصل الى ٧ر١٤٪(١٦) ، كل ذلك يجعل من الصناعات الصـــغيرة نظرا لخصائصها أداة هامة وفعالة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة رأسمالية منخفضة ٠

١ ـ ملامح وأسباب مشكلة البطالة :

شهد سوق العمل المصرى منذ أواخـــر الســـبعينات وحتى منتصف الثمانينات تغيرات كمية وكيفية ، حيث تزايدت معدلات البطالة بشكل عام ، كما ظهرت مشكلة البطالة السافرة كظاهرة مميزة لهذه السوق ، بالاضافة

الى ظاهرة البطالة المقنعة والتى كانت سمة لبعض القطاعات ولاسيما قطاع الخدمات الحكومى ٠

فقد سجلت الاحصاءات الرسمية ارتفاع اعداد العاطلين بصـــورة مطلقة من أقل من ٢٠٠ ألف متعطل عام ١٩٦٠ الى نحو ٢ مليون متعطل فى منتصف الثمانينات ٠ كما تشير الاحصاءات الى ارتفاع نسبة البطالة الى اجمالى قوة العمل من ٢ر٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ لتصل الى ٦ر١٤٪ عام ١٩٨٦(١٧) ٠

ولاشك أن تزايد معدلات البطالة السافرة فى الاقتصاد المصرى بالصورة السابقة تعكس سوء استغلال للموارد البشرية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، والى ضعف الطاقات الانتاجية ، وعـــدم قـــدرتها على التوسع لامتصاص العمالة الزائدة الراجعة الى العوامل السكانية ٠

واذا ما حاولنا التعرف على قدرة ومساهمة القطاعات المختلفة فى خلق فرص العمل فى الاقتصاد القومى خلال العقدين الماضـــيين نجـد أنه (انظر الجدول رقم « ٤ ») ٠

بالنسبة **للقطاع الزراعى** ، يعد هذا القطاع فى مقدمة الأنشـطة التى تساهم بنصيب ملحوظ فى الدخل والعمالة حيث يعمل به أكثر من ثلث قوة العمل عام ١٩٨٤/٨٣ ، كما تظهر الاحصاءات تناقص قوة العمل الزراعية بالنسبة الى اجمالى العاملين ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٤ر٥٧٪ عام ١٩٦٠ ، الى ٣٨٪ عام ١٩٨٦(١٨) ٠

هذا وقد صاحب انخفاض النصيب النسبى للنشـــاط الزراعى من العمالة ، انخفاض قدرة هذا القطاع فى خلق فرص العمل حيث انخفضت هذه المساهمة من ٥٠٦ ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية الأولى الى ١٧١ ألف فرصة عمل فى الخمس سنوات التالية ثم الى ١٦١ ألف فرصة عمل خلال الفترة ١٩٧٥/٧٠ ، و ١٣٢ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨١/٧٦ وأخيرا الى ١٥٥ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨٦/٨١(١٩) ٠ ومن ثم فان قطاع الزراعة لم يساهم فى استيعاب الزيادة فى عرض قوة العمـــل فى الاقتصاد المصرى خلال العقدين الماضيين ٠

وبالنسبة **لقطاع الصناعة** ، فيعتبر هذا القطاع من الأنشطة الرئيسية التى تلعب دورا أساسيا فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى · ويعمل به ١٢٪ من اجمالى العاملين · وقد تطور حجم قوة العمل فى هذا القطاع من ٦١٩ ألف عام ١٩٦٠ الى ١ر٤ مليون عام ١٩٧٦ ثم الى ١ر٨ مليون عام ١٩٨٦(٢٠) · وقد انخفضت قدرة هذا القطاع فى توفير فرص العمل من ٢٢٣ ألف فرصة عمل خلال ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٧٠/٦٩ **ثم ارتفعت مساهمته** لتصل الى ١٢٢ ألف فرصة عمـــل فى الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥ ثم الى ٢٤٨ ألف فرصة عمل ١٩٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ ، وأخيرا ٧ر٢٦٨ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥(٢١) · أى أن قطاع الصناعة لم يستوعب الا ٥ر١٧٪ من الزيادة فى قوة العمل فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٤/٨٣(٢٢) · ويرجح ذلك الى تفضيل المخطط للاستثمارات الصناعية كثيفة رأس المال ، وتوجيه جزء كبير من الاســـتثمارات لاعمال الاحـــلال والتجديد ·

أما **نشاط التشييد والبناء** ، فقد تزايد نصيبه من قوة العمل ٢٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٤٪ عام ١٩٧٦ ثم الى ٦٪ عام ١٩٨٦(٢٣) · انظر جدول(٤) · وتشير تقديرات التخطيط أن نشاط التشييد والبناء ساهم فى توفير ١٦٥ ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية الأولى أو ٧ر١٢٪ من جملة فرص العمل خلال الفترة ، انخفضت الى ٥ر٩٪ خلال ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥/٧٤ ارتفعت الى ١١٪ خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ ثم الى ٢ر٨٪ خـــلال ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ (٢٤) ·

ولا شك أن مقارنة النصيب النسبى لكل من قطاع الصناعة وقطاع التشييد فى الاستثمارات القومية ، بقدرتهما على امتصاص الزيادة فى قوة العمل خلال الخطط الاقتصادية فى مصر ليؤكد ضعف مقدرة القطاع الصناعى فى المساهمة فى خلق فرص عمل ، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة · حيث استحوذ القطاع الصناعى على ٢٥٪ من اجمالى الاستثمارات تقريبا ، وساهم فى خلق ٥ر١٧٪ من فرص التوظف ، بينما بلغ نصيب قطاع التشييد ١٠٪ من جملة الانفاق الاستثمارى وأتاح ٥ر١٣٪ من فرص التوظف خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ·

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فيأتى فى مقدمة الأنشطة على المستوى

القومى فى استيعاب العمالة حيث يستوعب على ٢١٪ من جملة قوة العمل ويعانى هذا القطاع من البطالة المقنعة بشكل واضح ٠

أما **نشاط النقل والتخزين والمواصلات** فيضم ٧ر٤٪ من قوة العمل ، وتبلغ الاستثمارات الموجهة اليه ٢٥٪ من جملة الاستثمارات ٠ وشـــهدت الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/١٩٨٥ انخفاض مساهمة هذا القطاع فى خلق فرص العمل اذ اتاح٨ر١٪ فقط منجملة فرص العمل المتاحة خلال الفترة(٢٥)٠

يتضح من العرض السابق تراجع قدرة الأنشطة الاقتصادية عن استيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد فى سوق العمل المصرى ، وانخفاض قدرة هذه الأنشطة فى المساهمة فى توفير فرص عمل بنفس المعدلات فى الخطط السابقة ٠ ويرجع ذلك الى حالة التشبع فى هذه القطاعات ، بالاضافة الى اتسام هيكل توزيع الاستثمارات العامة خـــلال السبعينات على الاحـــــلال والتجديد فى هياكل البنية الأساسية وفى الوحدات الانتاجية القائمة ٠

فبالنسبة للقطاع الصناعى ، ورغم جهود التصنيع التى بدأت منـــذ منتصف الخمسينات لجعل هذا القطاع الدعامة الأســـاسية للتغير الهيكلى للاقتصاد المصرى ، وحصوله على ما يقرب من ٢٥٪ من الاستثمارات القومية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ ، لم يستوعب الا ٥ر١٧٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ، و ٥ر١٢٪ من اجمالى قوة العمل ٠

ويمكن تفسير ضعف مساهمة هذا القطاع فى خلق وتوفير فرص العمل بمجموعة من العوامل من أهمها أسلوب التنمية الصناعية الذى اتبع ، واتجه بصفة خاصة الى تدعيم الصناعات الكبيرة ، كثيفة رأس المال مثل صناعات الحديد والصلب ، والاسمدة ، وتبنى سياسة الاحلال محل الواردات ، التى تتميز هى الأخرى بانخفاض معامل العمل/رأس المال بالمقارنة بالصناعات التصديرية(٢٦) ٠

كما ساهمت السياسات السعرية ، خاصة سياســـة ســعر الصرف وانخفاض سعر الصرف ـ أى تقويم الجنيه المصرى بأكثر من قيمته ـ أدى ذلك الى خفض تكلفة الآلات والمعدات ، وحفز المنشآت على احلال الآلات محل العمالة فى الانتاج ٠ كما أن من أهم العوامل التى عاقت حركة وتطور النشاط

الصناعى الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة ذلك الكم الهائل من التشريعات واللوائح والهيئات التى أنشأتها الدولة بهدف الاشراف والرقابة والتوجيه للنشاط الخاص ، الأمر الذى خلق كما هائلا من الاجراءات المكتبية المعقدة علاوة على مناخ عدم الاستقرار ٠

٢ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة:

أن أهمية الصناعات الصغيرة تتوقف على الدور الذى يمكن أن تقوم به فى خدمة الاقتصاد القومى من خلال قطاع الصناعة التحويلية ٠ فقد رأينا مما سبق كيف أصبح من غير الممكن الاعتماد على الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال فى خلق فرص العمل وعلى نحو يكفى لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد الى سوق العمل فى الاقتصاد المصرى ٠

وبذلك لابد وأن تهدف سياسة التنمية الصناعية ـ من ضمن ما تهدف اليه ـ فى ظل أوضاع واتجاهات مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى الى تعظيم فرص العمالة ٠ فبديهى أن دولة كمصر بما تتمتع به من وفرة نسبية فى العنصر البشرى ، فان تحقيق الهدف الاجتماعى الخاص بزيادة درجة التوظف لا يتوقف فى المقام الأول على زيادة حجم الاستثمارات ، بقدر ما يتوقف على اعطاء قضية التكنولوجيا الملائمة والفن الانتاجى المناسب العناية الواجبة ٠

ومع الأخذ فى الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية الخطيرة المترتبة على مشكلة البطالة ، يتضح لنا الأهمية القصوى التى توليها الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٩٢/٩١ لاعتبارات العمالة ، وزيادة الاعتماد على الأساليب الفنية ذات الكثافة اليدوية ٠ فمع الوفرة النسبية لليد العاملة بالنسبة لرأس المال ، ونتيجة الارتفاع النسبى فى قيمة العملات الأجنبية فى السنوات القليلة الماضية ، تصبح تكلفة اليد العاملة منخفضة بالمقارنة بعنصر رأس المال فى العمليات الانتاجية ٠ اذ تشير احدى الدراسات(٢٧) الى أن تكلفة فرصة العمل من الاستثمارات فى الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة ولا يعنى انخفاض تكلفة فرصة العمل من الاستثمار فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة التضحية باعتبارات الكفاءة الانتاجية ٠

فبمقارنة تكاليف الاستثمار والانتاجية للعامل فى الصناعات المتوسطة (٥٠ ـ ١٠٠ مشتغل) والكبيـــرة (١٠٠ ـ ٥٠٠ مشـــتغل) بمثيلتها فى الصناعات الصغيرة (٢٥ ـ ٥٠ مشتغل) خلال الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ٠ وجد أن تكاليف الاستثمار للعامل فى الصناعات المتوسطة والكبيرة بلغت ١٨٧ و ١٣٨ على التوالى (باعتبار الصناعات الصغيرة = ١٠٠) ٠ بينما كانت انتاجية العامل فى الصناعات المتوسطة والكبيرة ١٤٠ و ١٢٥ على التوالى (باعتبار الصناعات الصغيرة = ١٠٠) انظر الجدول رقم (٥) ٠

وبالنسبة لدالة الانتاج فى الأحجام المختلفة للمنشـــآت ، فان زيادة عنصر العمل بـ ١٪ تؤدى الى زيادة الانتاج بمقدار ٦ر٢٪ فى الصناعات الصغيرة ، و ٣ر٢٪ فى الصناعات المتوسطة و بـ ٣ر٤٪ فى المنشآت الكبيرة (٥٠٠ فأكثر) (٢٩) ٠ أى أن عنصر العمل فى الصناعات المتوسطة يضيف اضافة منخفضة فى الانتاج بالمقارنة بالصناعات الصغيرة والكبيرة أو أى عنصر العمل يدار بكفاءة أكبر فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات المتوسطة ، وبكفاءة أقل بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠الا أنه بالرغم من تزايد انتاجية عنصر العمل فى المنشآت الكبيرة ، فان تزايد حجم رأس المال المستثمر للعامل ، وارتفاع متوسط أجر العامل فى هذه الصناعات ، لا يتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل ٠

وبالنسبة لانتاجية رأس المال فى فئات الحجم المختلفة ، فقد وجد أن انتاجية رأس المال متمثلة فى نسبة قيمة الانتاج الاجمالى الى جملة الأصول الثابتة تتجه للتناقص مع الانتقال لفئات الحجم الأكبر ٠ انظـــر الجدول رقم (٦) ٠ بمعنى ارتفاع انتاجية رأس المال فى الصناعات الصغيرة وبذلك يتم استخدام هذا العنصر الاكثر ندرة فى الاقتصاد المصرى أفضل استخدام ٠

وعند بحث مقدرة الصناعات الصغيرة على توفير فرص العمل للعمالة لابد الأخذ فى الحسبان مقدرة هذه الصناعات على توفير فـــرص التوظف المباشرة وغير المباشرة ٠ وبينما قد يبدو أن الصناعات الكبيرة أقدر على توفير فرص عمالة كلية أكثر من الصناعات الصغيرة ، نتيجة ما تتمتع به من روابط أمامية وخلفية ٠ الا أن الدراسات أثبتت تفوق المنشآت الصغيرة من حيث المقدرة على خلق فرص العمـــل المباشرة للوحدة من رأس المـــال المستثمر فى المتوسط ٠

ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المدخلات التى تستخدمها الصناعات الصغيرة والكبيرة · حيث تميل المنشآت الكبيرة الى استيراد مدخلاتها من مواد أولية وآلات ومعدات من العالم الخارجى ، بينما تلجأ المنشـــآت الصغيرة الى استخدام مدخلات محلية ·

ولا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة · فهى بالاضافة تتيح تكوين قاعدة كبيرة من العمال المهرة وبتكلفة منخفضة · فهى غالبا ما تستخدم عمالا ذوى مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد خبرتهم · وبذلك يمكن اعتبارها أسلوب منخفض التكلفة بالنسبة للمجتمع حيث توفر من تكاليف مراكز التأهيل والتدريب الذى يرتبط بالانتاج ويتم داخل المنشآت ذاتها ·

٣ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص :

لا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق فـــرص للعمالة المنخفضة التكاليف على مستوى المجتمع · بل هى الى جانب ذلك تعتبر نواة تكوين وتدعيم قطاعخاصقوى يشارك فى ادارة التنمية والتصدير·

فالصناعات الصغيرة هى بطبيعتها نشاط خاص ، ومن ثم يظل دورها وتطورها محكوما بحدود الدور الذى تحدده الدولة للنشـــاط الخاص ، والسياسات التى تضعها لها ·

ومع تحول السياسة العامة للدولة منذ منتصف السبعينات لصالح القطاع الخاص ، يمكن القول بأن القطاع الخاص أصبح أحد الأعمـــدة الرئيسية للاقتصاد المصرى حيث قدرت حجم الاستثمارات الخاصة بـ ٥٠٪ من جملة الاستثمار فى خطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٣/٩٢ · والدوافع وراء هذا التحول يمكن ايجازها فى(٣٠) :

تزايد العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغ ٥ر٢٣٪ من حجم الناتج المحلى(٣١) · خلال السنة ١٩٨٥/١٩٨٦ ·

ولما كان تصحيح هذا العجز يتطلب تخفيض الانفاق الحكومى (الجارى

والاستثمارى) ، فان تخفيض نسبة مساهمة الحكومة فى الانفاق الاستثمارى، وللمحافظة على حجم الاستمثارات المطلوبة يترتب عليه بالضرورة زيادة نصيب القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات · ويتطلب ذلك بالضرورة تحديد مجالات الاستثمار التى تتولاها الحكومة والقطاع العـــام وهى مجالات الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستراتيجية والمرافق العامة · وتلك التى يشترك فيها القطاعين العام والخاص كالصناعات المتوسطة ، والخدمات الصحية ، والنقل والنشاط المصرفى ، وتلك التى يقتصر فيها على القطاع الخاص كالصناعات الصغيرة والنشاط الزراعى والتجارة الداخلية ·

ـــ ادراك المخطط لأهمية المدخرات المتاحة لقطاع الاعمال الخاص والقطاع العائلى · وتتميز هذه الودائع بأنها مملوكة فى الغالب لصـــغار المودعين الذين يعجزون عن التعرف على مجالات الاستثمار بأنفسهم ، كما أنهم لا يميلون الى أنماط المشاركة التى تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم ولذلك فان سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة تعد أداة هامة لاجتذاب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا ، لذلك أعلنت هيئة التصنيع فى سبتمبر ١٩٨٩ عن ٢٠٠ مشروع صغير لجذب المدخرات الصغيرة وتحقق أرباحا تصل الى ٣٠٪ من رأس المال ·

الخلاصـــة :

حاولنا فى هذه الدراسة الاجابة على تساؤل هام الا وهو هل تعتبر سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة مخرجا لمشكلة البطالة فى الاقتصـاد المصرى · ووجدنا أن هذه الصناعات فى ظل ظروف وأوضاع مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى تعتبر أداة فعالة يمكن أن تساهم فى التخفيف من حدة هذه المشكلة · حيث تقوم هذه الصناعات بدور فعال ذو شقين فى مواجهة عنصر العمل · فهى أولاً تعظم من فرص العمالة المتاحة ، وثانيا تتيح تكوين قاعدة عريضة من العمال المهرة بأقل التكاليف · ولا يعنى تفضيل الأساليب الفنية كثيفة العمل منخفضة التكلفة ، التضحية بعامل الكفاءة الاقتصادية ، فعلى العكس من ذلك وجدنا أن هذه الصناعات أقدر من الصناعات الكبيرة فى تعظيم الفائض الاقتصادى ، كما تستخدم عنصر رأس المال النادر نسبيا بكفاءة أكبر من الصناعات الكبيرة ·

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة فان سياسة التنمية الصناعية فى مصر يجب أن تقوم على تشجيع هذه الصناعات الصغيرة بحيث تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو باقى الصناعات ·

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى للانتاج والعمالة فى الصناعة طبقا لفئات عدد المشتغلين

من ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠

السنوات	فئـــات عدد المشتغلين											
	أقل من ١٠		١٠ ـ		٢٥ ـ		٥٠ ـ		١٠٠ ـ		٥٠٠ فأكثر	
	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪
١٩٧١/٧٠	١ر٠	٢ر٠	٧ر٤	١ر٦	٩ر٤	٥ر٥	٥ر٦	٨ر٤	٦ر١٥	١ر١٥	٢ر٦٨	٣ر٦٨
١٩٧٢/٧١	١ر٠	٢ر٠	٧ر٤	٢ر٦	٤ر٥	٢ر٥	٢ر٦	٤ر٤	٨ر١٥	٩ر١٤	٨ر٦٧	٢ر٦٩
١٩٧٣	١ر٠	١ر٠	٧ر٤	٢ر٦	٩ر٥	٠ر٥	٠ر٦	٩ر٣	٠ر١٦	٧ر١٤	٤ر٦٧	٠ر٧٠
١٩٧٤	١ر٠	١ر٠	٥ر٤	٤ر٥	٦ر٤	٧ر٤	٦ر٧	١ر٤	٦ر١٤	١ر١٣	٦ر٧٠	٦ر٧٢
١٩٧٥	٦ر٠	١ر٠	٥ر٥	٦ر٤	١ر٤	٨ر٤	٢ر٥	٠ر٤	٣ر١٥	٧ر١١	٦ر٧٠	٠ر٧٤
١٩٧٦	ـ	ـ	٥ر٥	٣ر٩	٣ر٤	٢ر٤	٣ر٥	٨ر٣	٥ر١٤	٠ر١٢	٠ر٧٢	٤ر٧٤
١٩٧٧	ـ	ـ	٦ر٦	٠ر٤	٥ر٤	٨ر٤	٤ر٩	٨ر٣	١ر١٤	٥ر١١	٥ر٧٣	١ر٧٣
١٩٧٨	ـ	ـ	٦ر٦	٨ر٣	١ر٤	٧ر٤	١ر٤	٦ر٣	٤ر١٣	٦ر١١	٥ر٧٤	٦ر٧٣
١٩٧٩	ـ	ـ	٦ر٤	١ر٤	٥ر٢	٦ر٤	٣ر٤	٧ر٣	٣ر١١	٩ر١١	٧ر٧٨	٥ر٧٣
١٩٨١/٨٠	ـ	ـ	٥ر٨	٢ر٩	٢ر٧	٣ر٤	٣ر٠	٧ر٣	٩ر٧	٩ر١٠	٦ر٨١	٣ر٧٥

المصدر : ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، معهد التخطيط ، ١٩٨٨ ٠

جدول رقم (٢)

تقدير تكلفة الاستثمار للعامل فى الاحجام المختلفة للمنشآت
خلال ١٩٧١ ـ ١٩٨١

(القيمة بالالف جنيه)

البيان / السنة	الفئات المختلفة				
	١٠ـ٢٥	٢٥ـ٥٠	٥٠ـ١٠٠	١٠٠ـ٥٠٠	أكثرمن٥٠٠
١٩٧٢/٧١	٧٨٨	٦٢٢	١٣١٠	١٧٦٣	٢٧١١
١٩٧٣	٥٥١	٨٢٧	١٥٤٧	١٥٣٧	٢٨٠٢
١٩٧٤	٦٦١	١٣٤٥	١٧٢٠	١٩٢٢	٣٤١٧
١٩٧٥	٩٣١	١١١٨	٢٣٣٩	٢٤٩٤	٤٥٧٩
١٩٧٦	٨٤٢	١٤٧٩	٢٧٣٣	٢٢٦٤	٤٤٤٩
١٩٧٧	٨٨٧	١٥٩٩	٢٩٨٧	٣٠٣٦	٥٥٠٩
١٩٧٨	١٠٩١	١٧٧٥	٣٢٥٦	٤٠٦٤	٦٣٤٧
١٩٧٩	١٨٣٤	٢٤٠٧	٥٢٢١	٥٣٠٥	٧٨٦٨
١٩٨١/٨٠	١٩٩٨	٣١٠٨	٥٩٤٨	٧٤٤١	٨٦٤٢

المصدر ملف معلومات : « ندوة دور الصناعات الصغيرة » معهد التخطيط ، ١٩٨٨ .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للانتاج والعمالة بالصناعات الصغيرة على محافظات الجمهورية ١٩٨١/٨٠

محافظة	التوزيع النسبى للانتاج ٪	التوزيع النسبى للعمالة
القاهـــرة	٣٣ر١	٣٣ر٣
الاسكندرية	٢١ر٦	١٢ر٣
بورســـعيد	٠ر٥	٠ر٥
الســـويس	٠ر٤	٠ر٧
دميـــاط	٠ر٩	١ر١
الدقهليـــة	٣ر٦	٢ر٩
الشـــرقية	٢ر٣	٣ر٧
القليـــوبية	٦ر٧	٩ر٨
كفـر الشـيخ	١ر٢	٢ر٢
الغـــربية	٥ر٩	٧ر٦
المنوفيـــة	١ر٩	٣ر٠
البحيـــرة	٠ر٨	٣ر٤
الاســـماعيلية	٠ر٨	١ر١
الجيـــزة	٨ر٤	٨ر٠
بنى ســـويف	٠ر٩	١ر٦
الفيـــوم	٠ر٩	٢ر٣
أســـيوط	٠ر٩	٢ر١
ســـوهاج	٠ر٩	١ر٦
قنـــا	٠ر٩	١ر٢
أســـوان	٢ر٦	١ر٣
البحر الأحمـــر	١ر٠	١ر٠
الوادى الجـديد	–	–
مطـــروح	٤ر٢	١ر٠
ســـيناء	–	–

المصدر : ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ٠

جدول رقم (٤)

توزيع نسب اجمالى العاملين على قطاعات النشاط الأساسية

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤

القطاعات / السنة	الزراعة ٪	الصناعة والتعدين ٪	التشييد والبناء ٪	الكهرباء والغاز ٪	التجارة ٪	النقل والتخزين والموصلات ٪	خدمات أخرى	اجمالى
١٩٦٠	٥٧ر٤	٩ر٥	٢ر٠	٠ر٥	٨ر٣	٣ر٤	١٩ر٣	١٠٠
١٩٦٦	٥١ر٤	١٣ر١	٢ر٥	٠ر٦	٧ر٢	٤ر١	١٩ر٣	١٠٠
١٩٧١	٥٣ر٢	١٢ر٤	٢ر٣	٠ر٣	٩ر٦	٣ر٩	١٨ر٣	١٠٠
١٩٧٤	٤٦ر٦	١٢ر٧	٣ر٥	٠ر٤	٩ر٨	٤ر٤	٢٢ر٥	١٠٠
١٩٧٦	٤٧ر٦	١٣ر٧	٤ر١	٠ر٦	٨ر٤	٤ر٧	٢٠ر٩	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٣٦ر٧	١٢ر٧	٥ر٧	٠ر٥٥	١٠ر٥	٤ر٠	٢٩ر٧	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٣٣ر٦	١٢ر٧	٥ر٨	٠ر٥٧	٩ر٧	٣ر٦	٣٤ر٠	١٠٠

المصدر : سميحة السيد فوزى « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول » ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥ .

جدول رقم (٥)

تطور سنة مساهمة الانشطة الاقتصادية فى توفر فرص العمل

خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٨٦/٨٥

السنوات / النشاط	١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠	١٩٨١/٨٠ — ١٩٨٦/٨٥
الزراعة وصيد البر والبحر	٣٨ر٩٪	٢٥ر٦٪	١٧ر٤٪	٧ر٤ ٪	٧ر٦ ٪
الصناعات التحويلية والاستخراجية	١٧ر٢٪	١١ر١٪	١٣ر٢٪	١٣ر٩٪	١٣ر٢٪
الكهرباء والغاز	٠ر٥ ٪	٠ر٦ ٪	١ر٢ ٪	٠ر٩ ٪	— ٪
التشييد والبناء ٠	١٢ر٧٪	٢٦ر١٪	٩ر٥ ٪	١١ر١٪	٨ر٢ ٪
التجارة والمال	٧ر٢ ٪	٧ر٣ ٪	١٦ر٣٪	١٠ر٧٪	٧ر٣ ٪
النقل والمواصلات	٤ر٦ ٪	٥ر٩ ٪	٣ر٢ ٪	٢ر٥ ٪	١ر٨ ٪
الخدمات	١٨ر٩٪	٢٣ر٤٪	٣٩ر٢٪	٥٣ر٥٪	٦٠ر٩٪
الجملة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : عاصم عبد الحق : آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، ص ١٦ ٠

جدول رقم (٦)

تقدير الانتاج والأصول الثابتة وانتاجية رأس المال تبعا لاحجام المنشـــآت المختلفة خلال ١٩٧١ / ١٩٨١

السنة	١٠ ـ ٥٠			٥٠ ـ ١٠٠		ـ ١٠ ـ		٥٠٠ فأكثر			
	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	قيمة الانتاج بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪
١٩٧٢/٧١	١٥٢٣٤٥	٣٨٠٨٠	٤ر٠	٩٣٠٠٠	٢٥٩٢٠	٢٣٦٧٣٧	٣ر٥٩	١٤٩١٨٠	١ر٥٩	١٠١٥٧٤٣	١١٦٩٣٠٠	٠ر٨٦
١٩٧٣	١٧٣٤١٣	٣٠١٦٠	٥ر٧٥	٩٧٦٩٣	٣٠٦٦٠	٢٦١٢٠٤	٣ر١٩	١٢٧٥٤٠	٢ر٠٥	١١٠٣٨٤٤	١٢٧٧٤٢٠	٠ر٨٦
١٩٧٤	١٧٩٩٣٥	٤٧٢٠٠	٣ر٨١	١١١٢٦٧	٣٤٦٦٠	٢٩٠٨٩٣	٣ر٢١	١٤٣٨٤٠	٢ر٠٢	١٤٠٤٨١٥	١٦٥١٣٠٠	٠ر٨٥
١٩٧٥	٢٠٣٩٩١	٣٦٠٨٠	٣ر٦٣	١٢٤٢٢٣	٤٠٦٠٠	٣٥٥٩٨٨	٣ر٠٦	١٣٤٦٠٠	٢ر٦٤	١٦٤٧١٣٣	١٩٠٤١٦٠	٠ر٨٦
١٩٧٦	٢٢٤٢٧٢	٥٤٤٦٠	٤ر١٢	١٤٣٧٧٧	٥٩٩٢٠	٣٩٤٥٥٣	٢ر٤	١٦٠٠٠٠	٢ر٤٧	١٩٥٧٣٦٥	٢٣٦٠٥٨٠	٠ر٨٣
١٩٧٧	٢٨٤٠٤١	٣٢٧٨٠	٨ر٦	١٦٥٠١٤	٦٧٢٨٠	٤٧١٧٤٨	٢ر٤٥	٢٣٨٢٤٠	١ر٩٨	٢٤٣٣٦٨٠	٢٩٧٤٢٤٠	٠ر٨٣
١٩٧٨	٣٣٤٥٧٤	٨٦٩٠٠	٣ر٨٥	١٧٢٥٥٢	٧٦١٦٠	٥٦٤٧١٥	٢ر٢٧	٣٢٤٨٤٠	١ر٧٤	٣١٣٦٣٦٧	٣٦٦٥٠٤٠	٠ر٨٦
١٩٧٩	٤٠٥٥٠٩	١٤١٥٢٠	٢ر٨٧	٢٠٧٩١٦	١٣٤٣٢٠	٦٩٣٣٢٩	١ر٥٥	٤٤٢٦٨٠	١ر٥٧	٤٨٤٤١٢٨	٤٥٥٢١٠٠	١ر٠٦
١٩٨١/٨٠	٥١٩٣٢٨	١٦٠٩٨٠	٣ر٢٢	٢٨٣٨٥٣	١٥٩٢٤٠	٩٠٦٥٣٣	١ر٧٨	٦٠٨٤٢٠	١ر٤٩	٧٦١٢١٠٦	٥٢٥٩٧٤٠	١ر٤٤

المصدر : ملف معلومات ندوة « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية » ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ .

الهـــوامش :

(١) عثمان محمد عثمان ، دور السياسات التجارية وسعر الصرف فى تشجيع الصناعات الصغيرة · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، القاهرة : ديسمتر ١٩٨٨ ، ص ٤١٣ ·

(٢) معهد التخطيط القومى ، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مذكرة رقم (١٨) · يوليو ١٩٨١ ، ص٧ ·

((٣) نادية الشيشينى ، سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة ، مجلة مصر المعاصرة ، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع ، العدد ٣٩٥ ، يناير ١٩٨٤، ص ٨٩ ·

(٤) معهد التخطيط القومى ، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية تطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر · القاهرة ، يوليو ١٩٨١،ص٧ ·

(٥) المرجع السابق · ص ٨ ·

(٦) المرجع السابق · ص ٩ ·

(٧) محمد ماجد صلاح الدين خشبة · مراجعات تنظيمية فى بيئة أعمال المشروعات الصغيرة فى مصر · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٩٣ ·

(٨) نادية الشيشينى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ·

(٩) محمد ماجد صلاح الدين خشبة ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ·

S. Nanjumdam. Small and Medium Enterprise, Some Basic Development Issues, UN. Industrial Development Organization, No. 20, Vienna : 1987, p. 9.

(١١) فتحى الحسينى خليل ، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور

الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٠ ·

(١٢) محمد عبد المجيد الخلوى · دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر · معهد التخطيط القومى · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، القاهرة : ١٩٨٨ ، ص ٧٦ ·

(١٣) المرجع السابق ، ص ١١٤ ·

(١٤) علا عدلى حنا الشيخ · دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ، دراسة تحليلية · رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة: ١٩٨٥ ، ص ٤٩ ·

(١٥) جنات فاروق السمالوطى ، سياسة الانفاق العام ومواجهة البطالة فى مصر · بحثمقدم الىالمؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩،ص١ ·

(١٦) عاصم عبد الحق ، آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى · بحث مقدم الى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩،ص٢·

(١٧) المرجع السابق ، ص ٣ ·

(١٨) المرجع السابق · ص ٣ ·

(١٩) المرجع السابق ص ٥ ·

(٢٠) المرجع السابق · ص ٥ ·

(٢١) سميحية السيد فوزى · سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى · بحث مقدم الى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ١٧ ·

(٢٢) عاصم عبد الحق · مرجع سابق ، ص ٦ ·

(٢٣) المرجع السابق · ص ٦ ·

(٢٤) المرجع السابق · ص ٩ ·

(٢٥) سميحة السيد فوزى ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ·

(٢٦) محمد عبد المجيد محمد الخلوى · مرجع سابق ، ص ١١٤ ·

(٢٧) محمد عبد المجيد الخلوى · دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر ·

(٢٨) المرجع السابق · ص ١٢١ ·

(٢٩) سلطان أبو على · مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة · مجلة مصر المعاصرة ، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير / ابريل ١٩٨٧ ، ص ١٠ ·

World Bank. Arab Republic of Egypt Current Economic Situation and Economic Reform Program. October 1986, p. 116.

ملخـــص

تزايد فى السنوات الماضية الاهتمام بالصناعات الصغيرة كنمط ملائم للتنمية الصناعية فى الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء · خاصة بعد نجاح تجارب التصنيع فى بعض الدول النامية ، خاصة دول جنوب شرق آسيا ، والتى لعبت فيها الصناعات الصغيرة دورا فعالا ·

ونحاول فى هذه الدراسة القاء الضوء على الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه الصناعات فى محاربة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، عن طريق تعظيم فرص العمل المتاحة · فالقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وبصفة خاصة القطاع الصناعى ، أصبحت غير قادرة بوضعها الحالى على استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل · وأصبح من الضرورى اعفاء قضية التكنولوجيا الملاءمة أو الفن الانتاجى المناسب قدرا من الاهتمام ·

فالصناعات الصغيرة تتميز بارتفاع الكثافة العمالية ، أو بانخفاض معامل رأس المال / العمل وبذلك يمكنها أن تكفل قدرا أكبر من التوظف بالوحدة من رأس المال · الا أن انخفاض تكلفة فرصة العمل فى هذه الصناعات لايعنى التضحية بعنصر الكفاءة الانتاجية ، حيث اثبتت الدراسات ارتفاع قدرة هذه الصناعات على تعظيم الفائض الاقتصادى لعنصر العمل ، بالاضافة الى ارتفاع كفاءتها فى استخدام عنصر رأس المال ·

ولا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق فرص العمل بل هى الى جانب ذلك تعتبر نواة تكوين القطاع الخاص الذى أوكلت اليـه الخطة الخمسية مسئولية تنفيذ ٥٠٪ من جملة الاستثمارات · فالصناعات الصغيرة هى بطبيعتها نشاط صناعى ·

وتحقيقا لهدف الدراسة فقد انقسم اطار البحث الى :

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة حيث تختلف تعريفات الصناعات الصغيرة · خاصة فى مجال اجراء المقارنات بين الدول ، وقد تناولنا بالتفصيل معيارى العمل ، ورأس المال ·

ثانيا : الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ٠

حيث أوضحنا أهمية هذه الصـناعات فى توفير فرص العمل ، وتطور انتاج المنشآت الصغيرة وتطور رأس المال المستثمر بها ٠ وصادراتها بالنسبة الى اجمالى الصادرات الصناعية ٠

ثالثا : دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل ٠

وتناولنا فى هذا الجزء ملامح وأسباب مشـكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، وأوضحنا انخفاض قدرة القطاعات الاقتصـادية على استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل ٠

ثم تناولنا أهمية ودور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة عن طريق مقارنة تكاليف الاستثمار والانتاجية فى الاحجام المختلفة للمنشآت ، وتبيان مرونة دالة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل ، ثـم أوضحنا انتاجية عنصر رأس المال بالنسبة لفئات الحجم المختلفة ، واستخلصنا أن عنصر رأس المال يستخدم بكفاءة أكبر فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠

ثم تناولنا أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص وأهميتها فى تعبئة المدخرات الصغيرة ٠

تعقيب على بحث

« دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى »

أ٠د٠ محمد رضا على العـدل

الورقة التى محل تعليقنا تتناول موضوعا هاما ، ألا وهو الصناعات الصغيرة ودورها فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصـــاد المصرى ٠٠ وتحدد الباحثة هدفها فى القاء ضوء على بعض التساؤلات الخاصة بهذا الدور والتى عرضتها على حضراتكم ٠ وقد نجحت الباحثة فعلا فى القاء ضوء الا أنه كان يمكن أن يكون أكثر نورا يكشف بشكل أكبر عن عناصر المشكلة محل البحث ٠

ويبدو أن التقسيم الذى ارتأته الزميلة الباحثة لم يكن موفقا تماما ٠ فقد حظى موضوع البحث الرئيسى « أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة » بأقل من ثلاث صفحات ، أما الصفحات الأخرى فقد كرست لموضوعات مثل مفهوم الصناعات الصغيرة والاهمية الاقتصادية لها وملامح وأسباب مشكلة البطالة ، ثم أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠

وقد كان ينبغى البدء بتحديد أدق لمشكلة البحث ، بالاشارة الى طبيعة وحجم الدور المنوط بالصناعات الصغيرة فيما يتعلق بالتخفيض من البطالة٠ فمن الخطأ المبالغة فى تصور أن الصناعات الصـــغيرة ـ حتى على فرض ازدهارها ـ ستحل مشكلة البطالة ، فنمو هذه الصناعات محدود ومن جهـة أخرى تبدو قدرة هذه الصناعات على تحقيق فرص عمل أكبر منها فى حالة الصناعات الكبيرة ، ومن ثم لا ينبغى التقليل من شأن ما يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة فى هذا المجال ٠

وحتى فيما يتعلق بمفهوم الصناعات الصغيرة المعايير التى أوردتها الباحثة عدد العاملين ١٠ ـ ٥٠ رأس المال ١٠٠ ألف جنيه التنظيم درجة الانتشار كنت أود أن تفرق بين قطاعين للصناعات الصغيرة :

— القطاع التقليدى ٠

— القطاع الحديث أو المتقدم له روابط خاصة بالصناعات الأخيرة وحجم هذا وذاك فى مصر وتأثير ذلك على تشكيل القوى العاملة ٠

وسوف تؤثر ذلك على الانتـــاج وحســـابات التكاليف بما فيها تكلفة خلق فرصة عمل هشاشة الصناعات الصغيرة يستغل فيها قانون تزايد درجة التركيز ما لم تكن هناك قيود وميكانزمات لذلك ٠

هذه ملاحظة منهجية عامة ، وثمة عدد من الملاحظات يثيرها البحث محل التعليق نوجزها فيما يلى :

فى الصفحة السابعة ثمة اشارة (رقم ١٥) الى مصدر أو مرجع عن صادرات الصناعات لا نجد له أثرا فى قائمة الهوامش الملحقة بالبحث ، وبالتالى لا نعلم مصدر البيانات الواردة فى هذه الفقرة ٠ ومع ذلك فنقطة الصادرات ليست بذات أهمية هنا ، اذ أن صادرات القطاع الخاص الصناعى فى السنة المشار اليها فى الفقرة (١٩٨٤/٨٣) لا تزيد عـــن ٧ر١٠٪ من اجمالى الصادرات الصناعية واذا افترضنا مثلما فعل المصدر المنقول عنه أن الصناعات الصغيرة تمثل ٥٠٪ من القطاع الخاص الصناعى فان هذه الصناعات تسهم بأؤقل من ٥٪ فى اجمالى الصادرات الصناعية (*) ٠ الأمر الذى يشكك فى قيمة النسبة الواردة فى البحث ١١٪ ٠

كذلك تشير الباحثة الى أن من الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة قدرتها على الانتشار بين اقاليم المجتمع ، ومن ثم تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليمية ، ومع ذلك فالجدول المشار اليه والمأخوذ من المصدر المنوه عنه فى الفقرة السابقة يبين أن الصناعات الصغيرة متركزة فىمحافظات القاهرة الكبرى والاسكندرية ، حيث يصل نصيب هذه المحافظات فى الانتاج

(*) د/محمد عبد المجيد محمد الخلوى « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر » ، فى ندوة « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية » ، أوراق مداولات (الجزء الاول) ، تحرير د٠/حسام مندور ، معهد التخطيط القومى ومؤسسة فريديش ايبرت ، القاهرة ١٩ ــ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١١٣ ٠

والعمالة لهذه الصناعات ٨ر٦٩٪ و ٤ر٦٣٪ على الترتيب ، فأين الانتشار وعدالة التوزيع اذن ؟

وفى الحديث عن ملامح وأسباب مشكلة البطالة فى الصفحات ٨ ، ٩ ، ١٠ وجزء من ١١ لا نعثر على أشارة لأى سبب ، وفيما يتعلق بملامح البطالة فقد توقعت أن أعثر على خصائص للبطالة مثل معدل البطالة لفئات القوى العاملة فى القطاعات والمناطق المختلفة وتقديرات الانواع المختلفة مثل البطالة الناتجة عن قصور الاستثمار أو البطالة المقنعة أو الناتجة على اختيار تكنولوجيا معينة الخ ، وللاسف لا توجد فى الورقة أية اشارة لذلك ، وتركز جل اهتمام الباحثة على عرض مختصر للتوزيع النسبى للانتاج والعمالة فى الصناعة طبقا لفئات عدد المشتغلين خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ - ٨٠/١٩٨١ ٠

فى صفحة ١١ ذكرت الباحثة ان سياسة التنمية الصناعية لابد أن تهدف الى تعظيم فرص العمل ولست اتفق معها فى هذا التقرير ، وربما يكون من الأفضل تضمين هذا الهدف فى سياسة التنمية العامة لا التنمية الصناعية ، والا فان تقرير الباحثة قد ينطوى على تحميل القطاع الصناعى بالتوظيف الكامل الأمر الذى قد يخلق أو يزيد من البطالة المقنعة ، ففى الصناعة بل وفى غيرها من القطاعات لا يمكن القفز على قوانين الانتاج والا انعكس ذلك على الناتج والانتاجية ٠

وكنت أتوقع أن تعالج الباحثة الجانب الاقتصادى السياسى للموضوع بتعمق أكبر وليس بالريقة العارضة التى وردت اشارة عنها بصفحة ١١ حيث تذكر « ان زيادة درجة التوظف لا يتوقف فى المقام الأول (التشديد من عندى - م٠ر) على زيادة حجم الاستثمار بقدر ما يتوقف على اعطاء قضية التكنولوجيا الملائمة العناية الواجبة ٠ ولست اتفق مع هذه الصياغة حيث قد يكون الأفضل القول أن زيادة درجة التوظف لا تتوقف على زيادة حجم الاستثمار فحسب بل أيضا على عوامل أخرى ويضمنها قضية التكنولوجيا ٠

وتطابق الزميلة الباحثة بين نصيب قطاع ما أو صناعة ما من فرص العمل القائمة وقدرة هذا القطاع أو تلك الصناعات على خلق فرص العمل ٠ وليس هذا بصحيح ففرص العمل القائمة لا تمثل سقفا على القدرة على خلق هذا الفرص ، ثم تشير الباحثة الى أن الخطة الخمسية الجارية ٨٧/٨٨ -

١٩٩٢/٩١ تولى أهمية قصوى لاعتبارات البطالة · وقد فحصت هذه الخطة واستطيع ان أقرر أن الأمر ليس كذلك ، فليس فى مدخل اطارها التفصيلى المتضمن لمحاورها أى حديث عن التوظف والبطالة ، وفى القسم الرابع منها الذى يحمل عنوان « نظرة مستقبلة لمسار التنمية حتى مطلع القرن الواحد والعشرين » لانجد أى ذكر لهذه المشكلة على الاطلاق ، وكذلك الحال فى القسم الخامس الذى يحتوى « الركائز الاساسية للخطة » ، وليس هناك الا عبارة جاءت عامة جدا وليس فى الخطة ما يؤكدها ، مثل قول هذه العبارة أن الخطة حددت الأنشطة التى تحتاج الى هذا التطوير المتقدم وتلك التى تسمح بكثافة العمالة من أجل ضمان التوزيع والاستيعاب الاكبر للقوى العاملة (ص ١١٨) ، ويتأكد تجاهل الخطة لهذه المشكلة فى الفصل الرابع منها الخاص بالسكان والقوى البشرية والتوظف حيث تؤكد الخطة خلال الجدولين ١٠٦ و ١٠٧ (ص ٣٢٣ و ٣٢٤) أن تقدير الخطة للمشتغلين يطابق تقدير فرص العمل المتاحة أى أن البطالة تساوى صفر · فالمخطط بحساباته لا يرى أن هناك مشكلة بطالة ، وان ما يخلق باستثماراته من فرص العمـــل يساوى الداخلين الجدد الى سوق العمل ، وتأكد ذلك أيضا فى خطة العام الجارى ١٩٩٠/٨٩ حيث يذكر المخطط ذلك صراحة ص ١٩٨ من الخطة رغم ما أبداه من تحفظ فى فقرات تالية ، وهو تقدير أثبتت التطورات عدم صحته ، ومن ثم فانى أعتقد ـ عكس مارأت الباحثة أن الخطة لم تولى اعتبارات البطالة أهمية قصوى(*) ·

تقرر الباحثة فى ص ١٢ أن انخفاض تكلفة فرصة العمل من الاستثمار فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة لا يعنى التضحية باعتبار الكفاءة الاقتصادية ، ونرى أن هذا التقرير ليس له ما يدعمه بل هناك تضحية ·· والا ما معنى القول الوارد فى الفقرة التالية من أن انتاجية العامل فى الصناعات الكبيرة أكبر منها فى الصناعات الصغيرة ، وهو ما أكدته الدراسة

(*) انظر :

ـ وزارة التخطيط ـ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول · القاهرة مايو ١٩٨٧ ·

ـ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٠/٨٩ ـ العام الثالث من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) الجزء الاول مايو ١٩٨٩ ·

الاقتياسية التى نقلت عنها الباحثة ، وحيث تقرر أيضا فى نفس الصفحة أن عنصر العمل يدار بكفاءة أقل فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠

وتريد الباحثة أن تقول فى ص ١٣ أن الصناعات الصغيرة تتفوق على الصناعات الكبيرة فيما يتعلق بخلق فرص العمل المباشرة والغير مباشرة بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر ، واذا جاز قبول هذا القول فيما يتعلق بفرص العمل المباشرة ، فمن الصعب التسليم بهذا التفوق فيما يتعلق فرص العمل غير المباشرة ٠ وما أوردته الباحثة من اعتماد الصناعات الصغيرة أكثر على المدخلات المحلية وتخفيض تكاليف التدريب لا يكفى ٠

ثم تشير الباحثة أيضا ص ١٣ الى أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠ وتريد الباحثة أن تقولهنا أن نمو الصناعات الصغيرة سوف يمثل دفعة تسرع من نمو القطاع الخاص ٠ بيد أن هذه العبارة ليست صحيحة على اطلاقها ، فعنصر عدم اليقين والهشاشة فى الصناعات الصغيرة أكبر واذا زاد هذا العنصر فقد تشتد التقلبات وتفضى الى تعثر العديد من مشروعات الصناعات الصغيرة وافلاس البعض منها الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على القطاع الخاص ، وفى هذه الحالة فبدلا من أن تسهم هـــذه الصناعات فى نمو القطاع الخاص نراها مصدرا لهشاشةهذا القطاع واضطراب أحواله ٠ فخلال تزايد درجة التركيز سوف تتقلص نسبيا الصناعات الصغيرة من حيث النـــاتج والعمالية ٠ وربما تفيد تجربة أمـــريكا اللاتينية فى التصنيع فى اعطاء ضوء على ذلك ففى كولونيا فى الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٩ زاد عدد المشروعات من ٣٩٢٢ الى ٥٩٥٢ مشروع أى بنحو ٨ر٥١٪ وزاد عدد العاملين فى هذه المشروعات من ٩ر١٩٦ ألف الى ٦ر٥٠٤ ألف شخص أى ٣ر١٥٦٪ ٠ ومع ذلك ففى الوقت الذى كانت تشكل فيه مشروعات الصناعة الصغيرة (مستبعد الذى يوظف عشر أشخاص) أى من ١٠ الى ٢٤ مشتغل) فى عام ١٩٥٧ نحو ٨ر٥٩٪ من كل المشروعات و ٦ر١٧٪ من

J.S.

Julio Silva Colnenares : Trans la Ma'scara del Subdersarrollo : Dependencia y Monopolios, Bogota, 1983, pp. 176-177.

نقلا عن ترجمة روسية ، موسكو ١٩٨٦ ٠

حجم المشتغلين ويتيح ٧ر١٠٪ من الناتج الصناعى نجد أن الوضع تغير بشكل حاد فى عام ١٩٧٩ : فصارت المشروعات الصغيرة تشكل ٢ر٤٠٪ من عدد المشروعات و ٧٪ من حجم المشتغلين وصار وزنها النسبى فى حجم الانتاج الصناعى يساوى ٧ر٣٪ والعكس بالنسبة للصناعة الكبيرة زاد الوزن النسبى لعددها من ٩ر٨ الى ٢ر١٨٪ وحجم المشتغلين من ١ر٥٤٪ الى ٦ر٦٩٪ وزاد وزنها النسبى من ٩ر٥٦ الى ١ر٨٠٪ ٠

وفى صفحة ٢٣ تستنتج الباحثة أن الصناعات الصغيرة بحكم كونها نشاطا خاصا فسيظل دورها وتطورها محكوما بحدود الدور الذى تحدده الدولة للنشاط الخاص والسياسات التى تضعها لها ٠ وهذا استنتاج يحتاج الى مزيد من التدقيق ، فاذا كانت الصناعات الصغيرة تغذى القطاع الخاص وتتغذى منه فحسب يصح الحديث عن أداءها وتطورها محكوما بهذا القطاع والدور المنوط به ، أما اذا كان لهذه الصناعات روابط أمامية وخلفية أكبر مع القطاع العام حيث يسوق منتجاتها ويمـــدها بمستلزماتها فان أداءها وتطورها سوف يكون محكوما بالقطاع العام أكثر منه بالقطاع الخاص ٠

وهذه الملاحظات لا تقلل من جهد الزميلة الباحثة التى أعرف أن قدرتها البحثية أعلى بكثير مما يعكسه هذا البحث ٠

تعقيب على بحث

« دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى »

الدكتورة هبة أحمد حندوسة

تتناول هذه الورقة قضية فى غاية الأهمية وهى دور الصناعات الصغيرة فى توفير فرص عمل منتجة فى حاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى ٠ وتطرح الباحثة عدة تساؤلات فى أشد الحاجة الى اجابة ألا وتتلخص فى الآتى : ماهى حقيقة وضع قطاع الصناعات الصغيرة من حيث الحجم ومعدل النمو والكفاءة الاقتصادية وهل تتناسب سياسات التنمية فى مصر مع الدعوة الى تنمية هذا القطاع ؟

وفى بداية الأمر فنلاحظ أن الباحثة قد اختارت تعـــريف للصناعات الصغيرة فى مصر قد لا يتفق مع الغرض من التعريف وهو تحديد فئة متناسقة من الوحدات الصناعية التى تنفرد بخصائصها فيما يتعلق بتكلفة متواضعة لرأس المال للعامل واستخدام تكنولوجيا ملائمة فى ظروف وفرة اليد العاملة٠ وكما ذكرت الباحثة فى مستهل البحث فان مفهوم الصناعات الصغيرة لا يجب أن يتحدد فى غيبة عن الظروف الخاصة بكل اقتصار ومن المستحسن ان يترك اختيار التعريف للمعنيين بدراسة القطاع الصغير فى ضوء المعايير المناسبة واذا كان المعيار هو الحجم الصغير نسبيا لكثافة رأس المال بالنسبة الى مصر ليبدو لى أن حجم التوظيف للمنشأة من ١٠ الى ٥٠ عامل والذى حـددته الباحثة أكبر من المطلوب وكذلك اختيار حد أقصى ١٠٠ ألف جنيه لرأس المال الثابت قد لا يميز بين الكبير والصغير ٠

فمن المعروف فى مصر أن الصناعات الصغيرة الحرفية والتى يعمل بمنشآتها أقل من ١٠ عامل هى أهم وأكبر فئة من بين المنشآت الصناعية المختلفة ويقدر نسبة التوظيف فى هذه الفئة بأكثر من ٤٠٪ من اجمالى العمالة فى القطاع الصناعى الاجمالى ومن المعروف أيضا أن متوسط حجم رأس المال فى هذا القطاع الضخم لا يتعدى ألفين جنيه للعامل وان معظم المنشآت فى هذه الفئة تتميز بدرجة عالية من التخصص وبارتفاع كفاءتها الانتاجية ٠

فكيف نتجاهل هذا القطاع الهائل والذى يعتبر أهم قاعدة صناعية توفر فرص عمل فعلية فى الصناعة ونأتى بمفهوم يكاد أن يكون خاليا من حيث الحجم أو من حيث الدلالة ؟

أما بالنسبة الى عنصر رأس المال الثابت فليس من الممكن فى ظروف مصر اعتبار ١٠٠ ألف جنيه حد أقصى معقول اذ أنه يفوق بكثير الحد الأقصى على افتراض أن الوحدات تستخدم الطرق الفنية الملائمة ٠ ويبدو لى أن المشروعات التى تستخدم هذا القدر من رأس مال أقرب للمنشآت التى تستخدم رأس مال يصل الى ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف جنيه ٠

واذا كانت هناك بعض الوحدات كثيفة استخدام العمالة فى الفئة المختارة فمن الممكن أن نتعرف على اعداد كثيرة من المنشآت التى يصل فيها عدد العمال الى ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٥٠٠ عامل ولا يتجاوز رأس المال الثابت أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ويعتبرها المفهوم المختار خارج الفئة الصغيرة ٠

والمطلوب فى اختيار المجموعة الفئوية أن نكون أكثر حذرا لكى نميز بطريقة مفيدة وفعالة بين خصائص الكبير والصغير وحتى لا نتجاهل الواقع المصرى ٠

كما نأخذ على الباحثة اعتمادها الكامل على بعض الابحاث المقدمة فى ندوة ومؤتمر اختصا بموضوع الصناعات الصغيرة دون الرجوع الى أى مصادر أولية للاسترشاد عن صحة البيانات الواردة فى الدراسات المشار اليها ٠ فبالرجوع الى أول جدول فى بحث الدكتورة منى وهو مأخوذ من ملف ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، نجد أن الأرقام لا تنطبق على على الاطلاق مع البيانات الواردة فى الاحصاءات الرسمية مثل تعداد السكان أو تعداد المنشآت اذ أن الجدول يعطى فئة المنشآت التى يعمل بها أقل من عشرة أفراد أهمية نسبة أقل من ١٪ بينما نعرف من تعداد ١٩٧٦ هذه الفئة تمثل بالفعل ٤٥٪ تقريبا من العمالة الاجمالية فى قطاع الصناعة وأكثر من ٨٠٪ من العمالة فى القطاع الخاص الصناعى ٠

كذلك نلاحظ أن هناك تضارب فى البيانات التى جاءت فى الابحاث المختلفة التى استخدمتها الباحثة اذ أنه من المستحيل أن تقفز ثم تتباطىء

ا لأهمية النسبية لأى فئة من المنشآت الصناعية من حيث اسهامها فى التوظيف بالصورة التى تتضمنها الفقرة الخامس من ص ٥ (من ٣٣٪ الى ٤٥٪ ثم ١١٪ و ٥١٪ للفئة المختارة) ٠

ومع أنه ليس من السهل تفسير هذا التناقد بين البيانات المختلفة ، كان من المفيد أن تركز الباحثة بعض الشىء على الارقام وصحتها وان تعطينا على الأقل فكرة عن المصادر المستخدمة فى تلك الدراسات التى أعتمدت عليها فى البحث ٠ وللاسف اننا لم نجد فى البحث رقم واحد عن حجم العمالة لأى فئة من فئات التشغيل فى أى سنة من السنوات لكه نستطيع أن نحكم على سلامة البيانات المستخدمة فى الفصل الخاص بالتحليل ٠

وعلى الرغم من هذا القدر من التحفظ على ماجاء فى القسم الأول من البحث فانى مؤيدة تماما للمنهج المتبع فى القسم الأخير للورقة والخاص بالتحليل ٠ كما يبدو لى أن المؤشرات المختلفة المحسوبة لكثافة رأس المال للعامل ومتوسط الانتاجية والأجور تتفق مع نتائج عدد من الدراسات الموثوق بمصدر بياناتها٠ ومن ثم فيبدو لى أن أهم نتيجة توصلت اليه الباحثة هو ان الكثافة النسبية للعمالة ليست على حساب وحتى نقدم صورة ملخصـــة لقطاع الصناعات التحويلية فنجد أنه فى منتصف الثمانينات ينقسم الى أربعة أقسام رئيسية حسب الحجم والملكية هناك أولا القطاع العام الصناعى والذى يحتوى على ٢٠٠ شركة تقريبا موزعة على ٩٣٦ منشأة يعمل بها أكثر من ٧٠٠ ألف عامل ٠ ثم هناك القطاع الخاص التقليدى المنظم ويشمل ٤٧٢٩ منشأة يعمل بها ١٦٠ ألف عامل وكلها فى الحجم الاكبر من ٩ عامل ثم هناك أيضا القطاع الخاص الجديد والتابع لقوانين الاستثمار (قانون ٤٣) ويضم ٨٣ مشروع صناعى بدأ الانتاج ويعمل به ٩٤ ألف عامل كلها منشأت كبيرة الحجم وكثيفة استخدام عنصر رأس المال (متوسط رأس المال للعامل ٤١ ألف جنيه أما القطاع الصغير فيتضمن ٢٧٨ ألف منشأة يعمل بها ٦٠٠ ألف عامل ٠

(الموارد البشرية)

نسبة القطاع الأقل من ١٠ الى القطاع الخاص :

٦٦٪ فى الأغذية
٨٩٪ فى النسيج
٩٨٪ فى الخشب والنجارة
٦٧٪ فى الصناعات الكيماوية
٨٩٪ فى الصناعات المعدنية

دراسة التعبئة والاحصاء
رأس المال ٥ر١ الى ٧ر٥ ألف جنيه للعامل فى القطاع الصغير

الانتاجية الاجمالية للصناعات الصغيرة بل ان مستوى الانتاجيـــة الاجمالية لعوامل الانتاج ٠

وأخيرا فبالرجوع الى التساؤلات التى طرحتها الورقة أود أن أوؤكد انى اتفق تماما مع النتائج التى جاءت فى هذا البحث بخصوص الايجابيات الكثيرة التى تتسم بها الصناعات الصغيرة وأود أيضـــا أن اكرر تأييدى لضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والتحليل لكى نستطيع أن نقف على حقيقة حجم الصناعات الصغيرة فى الفئات المختلفة من حيث التوظيف ولكى نتعرف على معدلات النمو الفعلية للفئات المختلفـــة واحتمالات نموها فى المستقبل كما يجب علينا كباحثين أن نقدم الحلول والتوصـــيات بخصوص أثر السياسات المختلفة ٠